السفير

الأربعاء 15-06-2016 العدد 13391

4

البحث العلمي في لبنان لا يستثمر في تطوير الصناعة

لا ينحصر دور الجامعات في الشق الأكاديمي وإعداد الطلاب بل يرتبط بحاجات المجتمع في مجالات عديدة من الاقتصاد، والصناعة، والصحة والغذاء وغيرها. ولا ينحصر دور الباحث العلمي في إجراء البحث ونشر نتائجه في مجلات علمية محكمة، بل يرتبط الباحث بتحديات المجتمع والمشاكل التي يواجهها ويساهم في التطوير والابتكار.

يشير التقرير الصادر عن «اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا - الاسكوا» بعنوان «الحلقة المفقودة بين الجامعات والبحوث والمجتمع في المنطقة العربية» الصادر في العام 2014 الى أن نسبة الإنفاق على البحث العلمي في لبنان في العام 2007 لا تتجاوز نسبة 0.2 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، والى أن عدد المنشورات ارتفع من 448 في العام 2000 الى 1259 في العام 2010. وفي العام 2005، بلغ عدد الباحثين في لبنان 13316 باحثاً، وفي العام 2007 بلغ عدد الباحثين 200 باحث لكل مليون نسمة بالمقارنة مع 492 في تونس، و290 في السودان، و41 في السعودية. وبالرغم من زيادة البحوث العلمية في لبنان، غير أن التقارير ومن بينها كتاب «البحث العربي ومجتمع المعرفة رؤية نقدية جديدة» للباحثين ساري حنفي وريغاس أرفانيتس تبين وجود هوة بين البحوث العلمية وحاجات المجتمع ومنها التحديات الصناعية، ولا يسجل لبنان مؤشرات مهمة في التطوير والابتكار.

يشارك باحثون علميون في مختلف المجالات ومن مختلف الجامعات وصناعيون من هيئات ومؤسسات عدة في الطاولة المستديرة التي نظمتها «جامعة القديس يوسف» و«الوكالة الجامعية للفرنكوفونية»، أول من أمس، لتحديد معوقات الشراكة بين القطاع الأكاديمي والصناعي وسبل تعزيزها.

يعرض الباحثون العلميون مشاريعهم البحثية في مجالات عدة تفيد الصناعة ومنها: مراقبة الغذاء ونوعية المياه، تحاليل الأدوية، دراسة آلية تغليف الأطعمة، وضع معايير جودة بعض المنتجات التقليدية، تعزيز صناعة النبيذ والزيت، وغيرها. تشير مديرة مؤسسة «ليبنور» لينا درغام الى أن البحوث العلمية تشكل ركيزة أساسية لوضع المعايير وحماية الأشخاص، فعلى سبيل المثال، وبناءً على دراسات علمية، تم وضع المعايير لبعض المنتجات (كشك، لبنة، زعتر)، ويتم إجراء بحث عن مادة «نتامايسين» في اللبنة. تضيف درغام أنه تم التعاون مع «المجلس الوطني للبحوث العلمية» وجامعات أخرى لوضع المعايير في مجال البناء ومقاومة الأبنية للهزات الأرضية وحركة الرياح. يحتاج القطاع الصناعي للخبرات الجامعية، وفق نقيب الصناعات الغذائية في لبنان منير البساط، لوضع المعايير الموثوق بها، ولتحديث الآليات، ولتطوير منتجات جديدة يمكن أن تشكل بديلاً من المنتجات المستوردة، ولتنويع المنتجات، ما يعزز فرص المنافسة على الصعيد الدولي.

يعتبر رئيس جمعية الصناعيين اللبنانيين فادي جميل أن لبنان يفتقر الى المواد الأولية، فيرتكز غناه على الطاقات الفكرية والإبداعية والموارد البشرية.

تشكل الجامعات بالنسبة الى القطاع الصناعي، وفق عميد كلية الهندسة في جامعة «روح القدس - الكسليك» باسكال داميان، مصدراً للخبرات في اختصاصات متعددة، وللابتكار والتطوير التكنولوجي، بينما يشكل القطاع الصناعي للجامعات مصدرا لتمويل المشاريع البحثية، ومساحة لتوظيف الطلاب أو تدريبهم.

من جهة أخرى، يؤكد مدير المختبرات في معهد البحوث الصناعية الدكتور جوزف متى وجوب تعزيز البحوث التطبيقية التي تساعد الصناعيين، وتعزيز جودة الخدمة وانفتاح الجامعات على القطاعات الأخرى لعدم إجراء البحوث مرتين في الجامعة وفي المصنع. فعلى سبيل المثال، يلحظ المدير الإداري لبرنامج إنجازات البحوث الصناعية اللبنانية «ليرا» ماهر صقال أن المشروع الذي انطلق في العام 1997 حقق آليات تعاون مع عشر جامعات لبنانية، ما يعزز الشراكة بين الصناعيين والباحثين.

يعتبر وزير الصناعة حسين الحاج حسن أن الهوة بين الجامعات في لبنان والقطاع الصناعي لا تتحمل مسؤوليتها الجامعات ولا الصناعيون بل هي مسؤولية الدولة وأصحاب القرار المسؤولين عن الواقع السيئ.

ترتكز التوصيات، وفق نائبة رئيس جامعة «القديس يوسف» للأبحاث الدكتورة دولا كرم سركيس، على تعزيز المشاريع المشتركة بين الباحثين والصناعيين، وتفعيل اللقاءات بين الطرفين لاكتشاف الكفاءات والتجهيزات، ونقل التكنولوجيا بين الجامعات والمصانع، وتعزيز الثقة بين الجهتين.

ملاك مكي

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"